

Distr.: General
21 May 2020
Arabic
Original: English

رســـــالة مؤرخة 20 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الاثنين 18 أيار/مايو 2020 بشأن الشرق الأوسط (سورية). وأدلى ببيانات أيضا ممثلو الجمهورية العربية السورية وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن



020620 280520 20-06943 (A)



المرفق الأول

إحاطة يقدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن

منذ تقريري الأخير، انخرطت على نطاق واسع مع السوريين من جميع أنحاء البلد، الذين حرصوا على التواصل مع الأمم المتحدة في هذا الوقت الذي نجد فيه جميعا سبلا جديدة للاتصال. وقد أدهشني مدى عمق مخاوفهم بشأن الوضع الحالي ومستقبل بلدهم الحبيب، سورية.

لقد سمعت شعورا بالارتياح أن جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) لم تضرب سورية، حتى الآن، على النطاق الذي كان يخشى منه في البداية، لكنني سمعت أيضا إعرابا عن الخوف من أنه ما زال من الممكن أن يجتاح البلد. وأشعر بالقلق العميق إزاء حقيقة أنه حتى لو كان العنف قد هدأ إلى حد ما في الوقت الراهن، فإنه مستمر، ويمكن أن يتصاعد في أي لحظة. لقد سمعت شواغل آنية إزاء استمرار تدهور الاقتصاد والمعاناة التي يسببها ذلك. وهناك تخوف وقلق عميقان بشأن مصير وسلامة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وبصراحة، هناك خيبة أمل من أن العملية السياسية لم تحقق فعليا تحسينات ملموسة في حياة السوريين. وهناك شعور واسع النطاق بأن التنافس الدولي أكثر بروزا من التعاون، مع دفع السوريين ثمن ذلك.

إنني أتشاطر تلك الشواغل، وأعتبرها تذكرة قوية للمجتمع الدولي بأهمية إرساء دبلوماسية سورية بناءة لدعم التوصل إلى حل سياسي. إنه أمر صعب، ولكنه ليس مستحيلا، ويجب أن نحاول.

ولدينا عناصر يمكن البناء عليها. في الشمال الغربي، شهد هذا الشهر مزيدا من التقدم في التعاون الروسي التركي على أرض الواقع، عملا بالاتفاق الذي توصلا إليه في آذار/مارس، والذي حقق هدوءً نسبيا في إدلب. ونأمل جميعا أن يبشر ذلك بالخير للحفاظ على الهدوء هناك.

غير أن هذا الهدوء تخللته حوادث عنف ومحاولات متبادلة لشن هجمات عبر الخطوط، أبرزها هجوم من جانب غرفة عمليات وحرض المؤمنين المتطرفة. وقُتل عدد من الجنود السوريين خلال ذلك الهجوم. وأدى ذلك إلى تصعيد، بما في ذلك زيادة الضربات المدفعية على مناطق داخل إدلب، فضلا عن إطلاق الصواريخ باتجاه قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية، قبل احتواء الحدث.

وفي الوقت نفسه، وقعت أيضا حوادث أخرى من القصف المتبادل؛ وهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع حول عفرين والشمال الشرقي؛ وزيادة في التوترات وعمليات القتل المستهدف والتعزيزات العسكرية والاشتباكات في الجنوب الغربي؛ وتقارير أخرى عن غارات جوية إسرائيلية في دير الزور وحلب؛ فضلا عن حوادث أخرى تشير إلى عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصحراء الشرقية.

باختصار، لا يزال العنف مستمرا، وهناك خطر مستمر من التصعيد، مما قد يؤدي إلى انهيار الترتيبات القائمة. ونحن نرى هذه المخاطر الآن في درعا. ويجب علينا، بأي ثمن، أن نتجنب العودة إلى القتال الشامل والتجاوزات والانتهاكات التي شهدناها في الماضي.

ولنتذكر أيضا أن عدم الاستقرار في سورية يتردد صداه في أماكن أخرى أيضا، بما في ذلك في ليبيا، نظرا للتقارير التي تفيد بتجنيد مقاتلين في سورية بأعداد كبيرة وإرسالهم للقتال على كلا جانبي ذلك الصراع.

ودعا مجلس الأمن جميع الأطراف إلى كفالة استمرار فترة الهدوء في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن تعمل الجهات الفاعلة الرئيسية معا – وأنا على استعداد للمساعدة في ذلك – حتى يتسنى الحفاظ على حالة من الهدوء الملموس في مناطق عديدة وتعزيزه وتوسيع نطاقه ليشمل وقفا لإطلاق النار على الصعيد الوطني، على نحو ما يدعو القرار 2254 (2015). وأود أن أكرر اعتقادي بأن وجود الجماعات الإرهابية المدرجة في القوائم إنما يؤكد فحسب ضرورة اتباع نهج تعاوني في التصدي لها، نهج يكفل الاستقرار ويحمي المدنيين ويحترم القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا.

ولحسن الحظ، لم تشهد سورية حتى الآن تفش واسع النطاق لفيروس COVID-19، وهو ما كان مصير العديد من البلدان الأخرى. والأخذ في الاعتبار بمحدودية توافر اختبارات الفيروس، فإن عدد الحالات المبلغ عنها رسميا يبلغ 64 حالة، منها 58 في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وستة في الشمال الشرقي. ولم يتم حتى الآن الإبلاغ عن أي حالات في الشمال الغربي. ونلاحظ التدابير المبكرة التي اتخذتها الحكومة السورية وغيرها من سلطات الأمر الواقع للتصدي لهذه الجائحة، والتي يجري الآن تخفيف بعضها. بالطبع، وكما هو الحال في جميع البلدان، لا يزال خطر تفشي المرض على نطاق أوسع قائما. وبالنظر إلى السياق السوري، فإن أي تطور من هذا القبيل يمكن أن تكون له عواقب مدمرة في البلد وخارجه.

وسيطلع وكيل الأمين العام لوكوك المجلس على آخر المستجدات بشأن المسائل الإنسانية في إحاطته غدا. وأود أن أكرر التأكيد على أهمية وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل كامل ومستدام ومن دون عوائق باستخدام جميع الطرائق، بما في ذلك توسيع نطاق الوصول عبر خطوط التماس وعبر الحدود، لإيصال المساعدات الإنسانية. وبينما نوسع نطاق الوقاية والحماية من فيروس COVID-19 في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وفي الشمال الغربي، فإن هذا الوصول أمر بالغ الأهمية في أماكن أخرى أيضا، بما في ذلك في الشمال الشرقي، حيث اتسعت الفجوات في الإمدادات الطبية.

وإلحاقا بالدعوة العالمية التي وجهها الأمين العام إلى رفع الجزاءات التي قد تقوض قدرة البلدان على كفالة الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي للتصدي للجائحة، أود أن أشير إلى التأكيدات العلنية من جانب الدول المعنية بأن برامجها للجزاءات المتعلقة بسورية لا تحظر تدفق الإمدادات الإنسانية ولا تستهدف الأدوية والأجهزة الطبية. وأرحب بالتزاماتهم بتطبيق الإعفاءات لأغراض إنسانية تطبيقا كاملا وسريعا. وأواصل متابعة هذه المسألة عن كثب.

وما زلنا ننتظر أنباء ملموسة عن مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. ولم تكن عمليات إطلاق السراح على نطاق واسع والانفرادية، فضلا عن اتخاذ إجراءات أكثر جدوى بشأن الأشخاص المفقودين، أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وما زلت أحث الحكومة السورية وجميع الأطراف السورية الأخرى على تكثيف جهودها في هذا الصدد. وأعتقد أنه يمكنها أن تحذو حذو حكومات في المنطقة وفي أماكن أخرى نفذت بالفعل عمليات إطلاق سراح واسعة النطاق على أساس استثنائي كجزء من استجابتها للجائحة.

لقد أضافت أزمة كوفيد–19 عبئا جديدا إلى المأزق الاقتصادي الخطير والمتفاقم في سورية، والذي جاء نتيجة للعديد من العوامل والتدابير الداخلية والخارجية على مدى عقد من النزاع. واستمر انخفاض قيمة الليرة السورية في الأسابيع الأخيرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على القوة الشرائية للسوريين العاديين.

وتنتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد زيادات كبيرة في الأسعار ونقص في السلع الأساسية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الأمن الغذائي.

وندرك أن الأزمة في سورية لن تُحل بدستور جديد وحده. ولكن إذا استطاعت اللجنة الدستورية أن تعمل بجدية، فإنها يمكن أن تبني الثقة، وأن تقدم مساهمة هامة في التوصل إلى تسوية سياسية، وأن تكون فاتحة للأبواب. وإنني على استعداد لعقد دورة ثالثة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في جنيف حالما تسمح ظروف السفر العالمية بذلك. ولا نعرف متى سيكون ذلك. ولكني أود أن أشدد، كما أكد لي الرئيسان المشاركان، على أهمية عقد دورة ثالثة موضوعية بشأن جدول الأعمال المتفق عليه، وعلى الأهمية المماثلة لعدم فرض شروط مسبقة للانتقال إلى بنود أخرى من الدستور في دورات لاحقة، بما يتفق مع الولاية والاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي.

ولا نزال على اتصال بالرئيسين المشاركين بينما نقيّم متى يمكن عقد الدورة المقبلة. كما قدمتُ مؤخرا إحاطة لأعضاء المجتمع المدني في الهيئة المصغّرة. وتم إطلاع أولئك الذين يرغبون في الحضور على جدول الأعمال المتفق عليه بين الرئيسين المشاركين، ويمكنهم الحضور. وأعتقد أن جميع عناصر اللجنة الثلاثة قد عُرضت عليهم المعلومات التي يحتاجون إليها لإعداد أنفسهم لدورة موضوعية وتطلعية عندما تسمح الظروف بذلك.

وقد ظللتُ على اتصال وثيق بالمجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي ما فتئ أعضاؤه يجتمعون اجتماعات افتراضية على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وهم يشددون على الدور القيادي النشط الذي تضطلع به النساء السوريات في مجتمعاتهن المحلية، في سياق الأزمة الاقتصادية الحادة والاحتياجات الإنسانية للسوريين في جميع أنحاء البلد وخارج حدوده. وطالبوا بإيلاء أولوية خاصة لمساعدة وحماية أضعف السوريين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون؛ والأطفال والمسنون؛ والنساء اللاتي يعانين من العنف وسوء المعاملة؛ والمعتقلون والمختطفون، الذين هم الآن أكثر عرضة للخطر بسبب الجائحة. وقد أكدوا لي من جديد أن الاضطلاع بعملية سياسية في إطار القرار 2254 (2015) هو السبيل الوحيد للمضي قدما، مع انضمام المرأة السورية إلى طاولة المفاوضات كشريكة كاملة.

لقد استمعتُ إلى مجموعة واسعة من الرجال والنساء السوريين، بمن فيهم محاورو المجتمع المدني في جميع أنحاء سورية والمنطقة، من خلال غرفة دعم المجتمع المدني التابعة لنا. ولا يزال الكثيرون يبهرونني بقدرتهم على بناء جسور داخل المجتمع السوري ورغبتهم في ذلك. ويرى جميعهم تقريبا أن العملية السياسية، وليس اللجنة الدستورية وحدها، قد توقفت. ولا يزالون جميعا يُبرزون الأهمية الحاسمة لإحراز تقدم حقيقي في مسألة المعتقلين والمختطفين والمفقودين. وكثيرا ما تثار دعوات للمساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي. والجميع قلقون من تدهور الواقع الاقتصادي في جميع أنحاء سورية. ولا تزال المناقشات مستمرة بشأن مسألة الجزاءات. ويشير كثيرون أيضا إلى أن مرض فيروس كورونا قد فرض ضغوطا جديدة على اللاجئين السوريين – وعلى البلدان التي تستضيفهم. ويسعى الجميع إلى اجتياز خطوات ملموسة نحو تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة في جميع أنحاء سورية يمكن أن يبنى عليها حل سياسي شامل وموثوق به. وهذه هي نفس الظروف التي من شأنها أن تسمح بعودة اللاجئين والنازحين عودة آمنة وكريمة وطوعية ومستنيرة.

وكذلك أثار العديد من محاوري المجتمع المدني مسـألة الانتخابات. ونحيط علما بأن الانتخابات البرلمانية قد أرجئت، كأحد التدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومة السـورية لدرء خطر انتقال المرض. وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن تلك الانتخابات ستكون في إطار الدستور الحالي. وليست الأمم المتحدة مكلفة على وجه التحديد بالمشـاركة في الانتخابات، ولم يطلب منا ذلك أيضـا. وما زلت أركز، في سـياق العملية السـياسـية التي تيسـرها الأمم المتحدة، عملا بالقرار 2254 (2015)، على العمل من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، عملا بدسـتور جديد، تُدار تحت إشـراف الأمم المتحدة، وتلبي أعلى المعايير الدولية للمساءلة والشفافية، وتشمل جميع السوريين المؤهلين، بمن فيهم الشتات.

وفي الختام، دعونا نتذكر أن العقد الماضـي شـهد فصـولا كثيرة جدا ضـاعت فيها فرص عابرة لتحويل الديناميات نحو مسـار سـياسـي. وأعقب تلك اللحظات الضـائعة تجدد العنف وتصـلب المواقف بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ويجب ألا نكرر ذلك النمط. فنظرا للهدوء النسـبي الذي يسـود، ونظرا للتهديدات المشتركة لفيروس كورونا وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومع استمرار معاناة الشعب السوري، أود أن أشدد على أن التعاون الدولي المتجدد والهادف الذي يبني الثقة بين الجهات الدولية المعنية والسوريين، بما في ذلك من خلال تدابير متبادلة، أمر أساسي ويمكن أن يؤدي إلى إحراز التقدم.

وأعتقد أن للحوار بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسيا يؤديه هنا، وأشجعهما على مواصلة هذا الحوار. إن الدول التي تناقش المسألة السورية في الاجتماعات بصيغة أستانا وفي الهيئة المصـغرة، هي أيضـا جهات فاعلة رئيسـية، على غرار مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف، هناك حاجة إلى العمل معا لدعم الجهود المتجددة في إطار عملية سياسية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة، تسترشد بالقرار 2254 (2015) من أجل التوصل إلى تسوية سياسية يمكن أن تلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين وتستعيد بالكامل سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاوجون

أشكر المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، على إحاطته. ونقدر مثابرته وتفانيه في العملية السياسية في سورية.

ما فتئت الصين تتابع الحالة في سورية عن كثب. ونحن قلقون من تأثير مرض فيروس كورونا في سورية. وقد ناشد الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد بيدرسن، بوقف إطلاق النار في مناسبات عديدة. ونعلق أهمية كبيرة على تلك المناشدات، وندعو جميع الأطراف إلى تعزيز الثقة المتبادلة لمواصلة الحد من التصعيد والاشتراك في مكافحة الجائحة. فهناك فرصة لتعزيز الحوار الشامل وتهيئة الظروف المواتية للحلول السياسية.

لقد ظللنا ثابتين في موقفنا المؤيد لإيجاد حل سياسي للنزاع في سورية. وينبغي للأطراف السورية أن تواصل التعاون البناء فيما بينها وأن تواصل الحوار في إطار اللجنة الدستورية. ويجب أن يقرر السوريون وحدهم مستقبل سورية، بعيدا عن التدخل الأجنبي. ومن الأهمية بمكان احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية والالتزام بهما. وستواصل الصين دعم المساعي الحميدة للمبعوث الخاص، من أجل عملية سياسية بقيادة وملكية سورية، تمشيا مع القرار 2254 (2015).

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتنبَّه إلى حقيقة أن الإرهابيين يسعون إلى الاستفادة من الحالة الراهنة. فلا تزال الجماعات الإرهابية تشن هجمات في إدلب وغيرها من المحافظات، مما يشكل تهديدا مستمرا لأمن واستقرار سورية والمنطقة بأسرها. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما وثيقا لنداءات المبعوث الخاص وأن يدعمها من أجل بذل جهود فعالة وتعاونية وهادفة لمكافحة الإرهاب. وندعو الأطراف المعنية إلى تكثيف الحوار والمفاوضات من أجل التوصل بسرعة إلى حل في الأجل الطويل فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بمرض كورونا، وعلى الرغم من أن عدد الحالات المؤكدة في سورية محدود نسبيا، فلا غنى عن تدابير الاحتواء والوقاية نظرا لسرعة انتقال الفيروس. وتتخذ الحكومة السورية تدابير فعالة في مجالات الطب والنقل والتعليم والعديد من القطاعات الأخرى. ونقدر تلك الجهود. وتقع على عاتق الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن مواجهة أزمة الصحة العامة هذه. وتقف الصين على استعداد لتعزيز التعاون مع شعب وحكومة سورية في مكافحة الفيروس، وتقديم المساعدة في حدود قدرتنا.

وحان الوقت أيضا لكي يقدم المجتمع الدولي دعما أكبر للجهود العاجلة التي تبذلها سورية، والتي تخدم مصالح الشعب السوري. فالجزاءات الانفرادية تقوض قدرة البلدان على تعبئة الموارد والتصدي للجائحة، ولذلك ينبغي رفعها دون إبطاء.

المرفق الثالث

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته.

في هذا المنعطف، يتعين على المجلس أن يكون أكثر استباقية من أي وقت مضى من أجل تنشيط عملية سياسية واسعة النطاق على أساس القرار 2254 (2015).

ومن الواضح تماما أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تجبر الحكومات والمجتمعات المحلية والناس في جميع أنحاء العالم على التفكير بما يتجاوز الحالة الراهنة وبناء مستقبل جديد لأنفسهم، مع شعور متجدد بالإنسانية المشتركة. ولم تكن البشرية مطلقا بهذا الضعف أمام آثار أزمة لا يبدو أن أحدا مستعد لها ولا يبدو أن أي بلد في حماية منها.

والسوريون يستحقون الشيء نفسه. إنهم يستحقون أن يمارسوا حقهم في التخطيط للمستقبل - مستقبل تسوده الحرية والعدالة ويكفل احترام حقوقهم. فهل نفعل ما يجب علينا فعله لدعمهم؟

والسوريون بحاجة إلى ضمانات - ضمانات بأن يكون وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد مستداما وطويل الأمد؛ وضمانات بألا تكون إصابة أي منهم بفيروس كورونا حكما بالإعدام؛ وضمانات بأن تكون هناك مساءلة عن الفظائع المرتكبة بحق المدنيين؛ وضمانات بأنهم سيتمكنون، قبل كل شيء، من العودة إلى ديارهم وقراهم ومدنهم وأنه سيتم تلبية احتياجاتهم الأساسية في إطار سيادة القانون العادلة والشاملة للجميع.

ولكن لتحقيق كل ذلك، لا بد من وجود عملية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. فلماذا لم نحقق ذلك بعد؟ فلنسأل أنفسنا هذا السؤال. ولنتجنب، نهائيا، توجيه أصابع الاتهام إلى بعضنا بعضا ودعونا نمضي قدما.

ولا تزال الحالة في سورية معقدة وهشة. والحالة الإنسانية مزرية بالنسبة للملايين، بمن فيهم أولئك الذين هم على حافة المجاعة. ويساور الجمهورية الدومينيكية قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب واستمرار التوترات عبر خطوط التماس في أنحاء المناطق الشمالية. ولا يسعنا أن نجتمع مرة أخرى، شهرا بعد شهر، لتكرار نفس وصفة العمل.

وندعو الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني إلى توحيد الصف، إن لم يكن مع بعضنا بعضا، فليكن مع الشعب السوري. وندعوهم إلى الاتحاد مع النساء وتبني تطلعاتهن وإلى الاتحاد مع الشباب وتبني تطلعاتهم.

ولكننا ندعو أيضا أولئك الذين يملكون تأثيرا على أطراف النزاع إلى اغتنام كل فرصة تتاح لهم لتعزيز الحوار والتشاور وضمان استمرار وقف إطلاق النار في الشمال وتوسيع نطاقه ليشمل الدولة بأسرها ومساعدة الأطراف في الالتزام تجاه اللجنة الدستورية مع إحراز تقدم أيضا فيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين وزيادة تدابير بناء الثقة والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا وتزويدهم بجميع الضمانات اللازمة لحياة كريمة. وما زلنا على ثقة بأن كل هذا ممكن.

والأمر يقتضي تصميما وإرادة سياسية لتعزيز عملية سياسية أوسع نطاقا، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015). وقد حان الوقت الآن. والمسؤولية تقع على عاتقنا. فإلى متى يجب عليهم أن ينتظروا؟

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

بداية، أود أنا أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ومن المؤكد أن الاستنتاج الأكثر إيجابية الذي نخرج به من بيانه هو وقف إطلاق النار في إدلب، الذي لا يزال صامدا على الرغم من التحديات.

ولا يمكن قول الشيء نفسه عن العملية السياسية؛ ومرة أخرى، لا توجد تطورات جديدة. ومن الواضح أن النظام السوري قد نأى بنفسه عن العملية برمتها، مع الإعلان عن خطط لتنظيم انتخابات برلمانية في هذا العام. وينتهك ذلك بوضوح خريطة الطريق الواردة في القرار 2254 (2015).

ولا تزال حالة السجناء السياسيين أيضا مسألة ملحة. ومما يؤسف له أن إعلان العفو العام لم يؤد إلى الإفراج من جانب واحد عن آلاف الأشخاص المحتجزين تعسفاً.

وكان الاتحاد الأوروبي واضحا في قوله إنه لن يتم رفع أي جزاءات أو تقديم معونة لإعادة الإعمار من دون عملية سياسية ذات مصداقية. ولم يتغير هذا الموقف؛ ونطالب سورية بأن تتصرف وفقا للقرار 2254 (2015).

ووفقاً للحكومة السورية، تؤثر الجزاءات على التصدي لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو موجهة إلى الأمين العام (S/2020/368)، ذكرت البعثة السورية أن التدابير المفروضة تعوق بصورة غير مباشرة استيراد اللوازم والمعدات الطبية إلى سورية. وهذا الادعاء، الذي أدلى به أيضا الآن ممثل الاتحاد الروسي، ليس صحيحا. وإن كانت هناك أي صعوبات في الشراء، فهذا يعني أن الشركات لا ترغب في التعامل مع الحكومة السورية لأنها تفتقر إلى الثقة بها.

وليس المجتمع الدولي أو وكالات الأمم المتحدة وحدها هي التي لا ترى تغييرا يُذكر في سلوك النظام، بل أيضا الشركات المتعددة الجنسيات. فارتباط هذه الشركات بحكومة معروف عنها الاحتجاز التعسفي وشن هجمات كيميائية يُعتبر ببساطة تسويقاً سيئاً. ولا علاقة للجزاءات بهذا التصور السلبي.

ومن أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي والشركات، يتعين على الحكومة السورية أن تفي بالتزاماتها الدولية بموجب القرار 2254 (2015). وعندها فحسب سيكون من الممكن دعم إعادة إعمار سورية. وهذه هي رسالة إستونيا والاتحاد الأوروبي.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته.

أولاً، تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في الملف السوري. ويبعث عدم الاستقرار المتزايد على أرض الواقع على القلق. ولا يزال اتفاق وقف إطلاق النار في الشمال الغربي هشا للغاية. ولا يزال القصف مستمرا فضلا عن القتال المتقطع. ومن المهم للغاية ألا يستأنف النظام وحلفاؤه هجوماً من شأنه أن يزيد من تدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلاً، لا سيما في سياق الانتشار المحتمل لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة للتصدي للتهديد الذي تشكله هيئة تحرير الشام فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني.

كما أن عودة ظهور داعش تثير قلقا بالغا بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ويتزايد أيضا عدم الاستقرار والاضطرابات في المناطق التي يسيطر عليها النظام، بما في ذلك في الجنوب الغربي. وهذا يدل على أن النظام لا يمكن أن يحقق الاستقرار.

وعلى الجانب السياسي، فإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار 2254 (2015) يبعث أيضا على القلق العميق. ومسؤولية النظام عن مأزق اللجنة الدستورية واضحة. فقد عارض أولا اتفاقا بشأن جدول أعمالها، وهو الآن يستغل جائحة كوفيد-19 لتأجيل أي اجتماع للجنة إلى ما لا نهاية، بما في ذلك برفض عقد اجتماع عن طريق التداول بالفيديو. وعلى النقيض من ذلك، أظهرت المعارضة باستمرار مرونة وانفتاحا. وندعو غير بيدرسن إلى أن يبلغ مجلس الأمن بوضوح عندما يرى أن التفاوض لم يعد ممكنا في اللجنة الدستورية.

ولم يُحرز أي تقدم في ملف المحتجزين على الرغم من دعوة المبعوث الخاص إلى إطلاق سراح السجناء وتيسير الوصول إلى مراكز الاحتجاز. وثمة حاجة ملحة لأن يشرع النظام السوري في إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين على نطاق واسع وأن يسمح بالوصول إلى جميع مرافق الاحتجاز. ولم يحقق اجتماع أستانا الأخير أي تقدم. وقد حان الوقت الآن لتجاوز عمليات تبادل السجناء. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون في صميم تلك الجهود.

وفي هذا السياق، نحتاج إلى العمل معا لإطلاق العملية السياسية وتنفيذ جميع عناصر القرار 2254 (2015).

وتتمثل الأولوية في ضمان وقف إطلاق نار مستدام وكامل في كل مكان في سورية. وقد أطلق الأمين العام والمبعوث الخاص هذا النداء للسماح بالمواجهة الفعالة لكوفيد-19. وللأسف، لم يستجب النظام لهذا النداء. ومن الضروري أيضا التوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني لتهيئة الظروف اللازمة لعملية سياسية ذات مصداقية. ويجب على جميع الأطراف أن تعمل مع الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية، تمشيا مع القرار 2254 (2015).

أخيرا، فإن ثمة أهمية أساسية للشروع في عملية سياسية أوسع نطاقا تستند إلى جميع عناصر القرار 2254 (2015). ويشمل ذلك تهيئة بيئة آمنة ومحايدة، بما في ذلك من خلال تنفيذ تدابير لبناء الثقة.

ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل في هذا الصـــدد، ونتوقع منه أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن التقدم المحرز بشأن جميع عناصر القرار 2254 (2015).

ولن تعترف فرنسا بنتائج أي انتخابات لا تفي بمعايير الاقتراع الحر والنزيه والشفاف. ويحدد القرار 2254 (2015) شـروط إجراء انتخابات ذات مصـداقية: حيث ينبغي أن تجري في بلد آمن تحت إشـراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم أولئك الموجودون في الشتات.

وعلى الرغم من مرور الوقت، لا يمكن نسـيان جرائم النظام السـوري أو أن تمر من دون عقاب. وسـتواصـل فرنسـا دعمها بقوة لجميع الجهود الرامية إلى جمع الأدلة والحفاظ عليها ومكافحة الإفلات من العقاب.

إن التوصـل إلى اتفاق سـلام يعالج الأسـباب الجذرية للصـراع مطلوب أكثر من أي وقت مضـى لإحلال السـلام والاسـتقرار في سـورية والمنطقة. ولذلك، أحث جميع الجهات الفاعلة على العمل معا لتحقيق تلك الغاية، وأذكر بالمسـؤولية الخاصـة لروسـيا في هذا الصـدد. ومن دون عملية سـياسـية ذات مصـداقية تمضي بثبات، لن تمول فرنسا والاتحاد الأوروبي إعادة الإعمار في سورية.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

تؤيد ألمانيا تأييدا تاما النداء الذي وجهه المبعوث الخاص بيدرسن من أجل وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية وعمله بصورة نشطة مع الأطراف السورية والجهات الفاعلة الرئيسية الإقليمية والدولية في هذا الصدد. ويتعين تلبية ندائه في نهاية المطاف.

وبالنظر إلى أن الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد لا تزال هشة للغاية وأن تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من شأنه أن يفاقم الحالة الإنسانية المثيرة للقلق أصلا، فإننا بحاجة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

وبما أن ذلك لم يتحقق بعد، على حساب أرواح المدنيين الأبرياء، فإننا نشجع المبعوث الخاص على أن يحدد لمجلس الأمن الطرف الذي يعوق التوصل إلى اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية.

إن وقف إطلاق النار الحقيقي والمستدام في جميع أنحاء البلد شرط مسبق ليس للاستجابة الإنسانية الفعالة لكوفيد-19 فحسب، بل أيضا لاستئناف العملية السياسية. ونشدد على الدور المحوري للأمم المتحدة في التوصل إلى وقف حقيقي ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو أمر مدرج بالفعل أيضا في قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والأمن بشكل مستدام في سورية إلا من خلال عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق).

ولذلك، فإننا ندعو إلى العودة السريعة إلى العملية السياسية ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن في هذا الصدد، بما في ذلك تكييف أساليب العمل للسماح بانعقاد الدورة القادمة للجنة الدستورية قريبا رغم القيود الحالية الناجمة عن فيروس كورونا.

ونحن جميعا ندرك جيدا أن النظام السوري هو الذي يعرقل ويؤخر عمل اللجنة الدستورية. ويجب على النظام السوري أن يتوقف في نهاية المطاف عن وضع العراقيل وأن يبدأ في المشاركة بجدية وبشكل بناء في اللجنة الدستورية.

وثمة حاجة إلى إحراز تقدم جوهري في العملية السياسية الأوسع نطاقا وتنفيذ القرار 2254 (2015). وفي الوقت الذي تدعي فيه روسيا أنها مهتمة بالتوصل إلى حل سياسي وأن مسار أستانا يمكن أن يدفع قدما بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، فإننا نحث روسيا على استخدام نفوذها على دمشق في هذا الصدد.

إن موقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي بشأن إعادة الإعمار لا يزال واضحاً تماماً – فنحن لن نساعد في إعادة إعمار سورية إلا عندما يتم الشروع جديا في عملية انتقال سياسي حقيقي شامل وجامع.

ونؤيد أيضا دعوة المبعوث الخاص بيدرسن إلى إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين على نطاق واسع دون قيد أو شرط واتخاذ إجراءات أكثر جدوى بشأن المفقودين. ويجب على النظام السوري، الذي

يحتجز الغالبية العظمى من المحتجزين، أن يطلق سراح المحتجزين السياسيين في نهاية المطاف على نطاق واسع، بدءاً بالمسنين والنساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية.

ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، أفرجت الحكومات في جميع أنحاء العالم عن سجناء لأسباب إنسانية. وللأسف، ليس من المستغرب أن يستمر النظام السوري، على العكس من ذلك، في الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري والتعذيب في سجونه.

وندعو النظام السوري إلى السماح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول الفوري وغير المشروط ودون عوائق إلى جميع السجون ومرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته، وضمان توفير الرعاية الطبية الكافية وتدابير الحماية لجميع الأشخاص المحتجزين للحيلولة دون تسبب كوفيد-19 في المزيد من الخسائر في الأرواح والمزيد من المآسي في السجون السورية.

ويجب على النظام السوري أن يبلغ أسر عشرات الآلاف من المفقودين بمصير أحبائهم.

لا نزال مقتنعين بأن المصالحة الوطنية والسلام المستدام في سورية لن يكونا ممكنين من دون تحقيق العدالة والمساءلة. وستواصل ألمانيا دعم جميع الجهود، ولا سيما جهود الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، من أجل ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم والفظائع خلال النزاع السوري من العقاب ومساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

ونرحب بأحدث تقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس التحقيق، فضلا عن آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية، الذي يوثق الهجمات على المرافق الطبية والمدارس في شمال غرب سورية. وتظهر جميع هذه التقارير بوضوح أن النظام السوري وحليفته روسيا يتحملان المسؤولية عن الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في شمال غرب سورية. ويجب أن تكون هناك متابعة للنتائج الواردة في هذه التقارير؛ ولا يمكن أن يكون إفلات المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني من العقاب خيارا.

وللأسف، لم يتسن إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبالتالي، فإن أولئك الذين ارتكبوا وما زالوا يرتكبون جرائم دولية في سورية لا يمكن أن يُحاكموا أمام هذه المحكمة.

ويبعث الشروع مؤخراً في محاكمة اثنين من المسؤولين السابقين في جهاز الأمن في النظام السوري بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ألمانيا برسالة هامة مفادها أن مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب لا يمكن أن يشعروا بالأمان في أي مكان، وأنهم سيخضعون للمساءلة في نهاية المطاف.

وما دام النظام السوري لم يغير سلوكه الوحشي ولم يضع حدا لانتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فلن يتم رفع الجزاءات.

وحتى لو زعم النظام السوري ومؤيدوه خلاف ذلك زورا، فإن هذه العقوبات تستهدف النظام السوري لا الشعب السوري. فهذه الجزاءات تحديدا تسمح بتقديم المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والمعدات الطبية اللازمة للاستجابة لكوفيد-19 في سورية. وعلى ذلك، فإنها لا تؤثر على إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.

وقد نشرت المفوضية الأوروبية مذكرة توجيهية مفصلة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية والعقوبات التي فرضـــها الاتحاد الأوروبي على ســورية. وهي توضـــح أن جزاءات الاتحاد الأوروبي لا تقف في طريق تقديم المعونة الإنسـانية أو تعوقه – ولا سـيما المعدات والإمدادات الطبية لمكافحة جائحة كوفيد-19 – وأنها تنص على إعفاءات للأغراض الإنسانية.

وتنص المذكرة التوجيهية بوضـوح على أن المعدات الطبية، بما في ذلك الأكسـجين وأجهزة التنفس ومعدات الحماية الشــخصــية وأجهزة التهوية، فضـــلا عن الأدوية وغيرها من المواد الطبية اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19، لا تخضع لقيود مباشرة على التصدير أو الإمداد أو التمويل أو الاستخدام في سورية.

ولأكن واضــحا للغاية، فإن المسـؤولية الرئيسـية عن الكارثة الإنسـانية في سـورية تقع على عاتق النظام. فالنظام يشن حربا على شعبه، بتدمير البنية التحتية الطبية أو باعتقال الأطباء والممرضين أو بعرقلة القوافل الإنســانية، ثم يلقي باللوم على الذين ســاعدوا في تخفيف معاناة الشـــعب الســوري وقدموا مليارات الدولارات لمنظمات الأمم المتحدة. إن موقفه أمر مثير للسخرية إلى درجة لا تصدق.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

يشـــكر وفد بلدي المبعوث الخاص غير بيدرســـن على إحاطته ويشـــيد به وبفريقه على جهودهم المتواصـلة في تيسـير العملية السـياسـية في سـورية، ولا سـيما خلال هذا الوقت العصـيب مع مواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد أحطنا علما بملاحظة المبعوث الخاص بأن هناك شعورا واسع النطاق بأن التنافس الدولي أكثر بروزا من التعاون، مع دفع السـوريين الثمن. إنه تذكير قوي للمجتمع الدولي لكي ينخرط في دبلوماسـية بناءة مع سورية من أجل دعم حل سياسي.

وكما ذكرت في جلستنا الأخيرة (انظر S/2020/353)، فإن المسـار السياسـي يجب أن يستمر من أجل الشـعب السـوري. وأنا أدرك تماما أن ذلك أمر يسـهل قوله أكثر من فعله. ولذلك يحث وفد بلدي جميع الأطراف، بما فيها المجلس، على التعاون الكامل مع الجهود ذات الصـلة التي تيسـرها الأمم المتحدة، بقيادة المبعوث الخاص بيدرسن.

وأود أن أسلط الضوء على عدة نقاط، في جلسة اليوم.

أولاً، إن وقف إطلاق النار على الصـــعيد الوطني في ســـورية أمر بالغ الأهمية لضـــمان الهدوء المستدام لجميع السوريين. ونرحب بالهدوء النسبي الحالي في الشمال الغربي، إذ لا يزال اتفاق وقف إطلاق النار الروسـي - التركي صـامدا إلى حد كبير، ونشـكر الأطراف الرئيسـية في ذلك الصـدد. غير إننا نلاحظ، شـأننا شـأن المبعوث الخاص، الحالة الهشـة، لا في الشـمال الغربي فحسـب، بل كذلك في أجزاء أخرى من ســورية. فلا يمكن أخذ هذا الهدوء النســبي كأمر مســلم به. يجب أن نمنع على وجه الاســتعجال حدوث تصعيد، إذ تتزايد التوترات.

كما سـلط المبعوث الخاص الضـوء على المخاطر المسـتمرة للتصـعيد والحاجة إلى الحيلولة دون العودة إلى القتال الشامل. فيجب ألا نقوض التقدم القليل الذي أحرزناه. ونشيد بما ظل يقوم به السيد بيدرسن وفريقه للانخراط مع المجتمع المدني والقيادات النسائية.

ويجب علينا جميعا أن نظل ملتزمين باحترام وقف إطلاق النار على الصـــعيد الوطني، في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لمنع تفشـــي كوفيد-19. ونشـــير، في الوقت نفســـه، إلى أن القضـــاء على الجائحة ســـيتطلب أكثر من وقف لإطلاق النار على الصـــعيد الوطني. فمن الأهمية بمكان بذل جهود منســـقة بين جميع الأطراف، بما في ذلك حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة الصحة العالمية.

ثانيا، يتعين على جميع الأطراف أن تحافظ على الزخم الحالي نحو الســلام. فقد اســتحوذ الخوف من التفشـــي والخطر الكبير الذي يشـــكله على المجتمع المحلي على اهتمامنا. غير أن وفد بلدي يعتقد أن جميع الأعمال الرامية إلى تحقيق إطار ســـياســـي متجدد يجب أن تســـتمر إلى جانب الجهود الرامية إلى التخفيف من تفشي مرض كوفيد-19. ومرة أخرى نشكر المبعوث الخاص على انخراطه المستمر مع جميع الأطراف الرئيســـية من أجل كفالة عملية ســـياســـية بقيادة ســـورية وملكية ســـورية على أســـاس القرار 2254 (2015).

ويحدونا أمل صادق، فيما يتعلق باللجنة الدستورية، في أن تستمر كذلك الأعمال التحضيرية للاجتماع الثالث للجنة في جنيف، بدعم من جميع أعضاء اللجنة والأطراف الرئيسية الأخرى. ويجب أن يستمر النقاش على الرغم من الجائحة.

ثالثا، هناك حاجة إلى بذل جهود متكاملة لكبح جماح كوفيد-19 في سورية. فلا يزال عدد الحالات في سورية منخفضا نسبيا ولكننا نشير إلى الخطر الكبير من حدوث تفش واسع النطاق لكوفيد-19 في سورية، كما ذُكر خلال جلسة اليوم.

والمناطق المكتظة بالسكان ومخيمات النازحين والملاجئ الجماعية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مرافق الاحتجاز، معرضة للخطر بشكل كبير. فالفئات الضعيفة فيها تعيش في ظروف اكتظاظ، حيث يتعذر التباعد الاجتماعي ويفتقر إلى المرافق الصحية المناسبة. فمن المهم تقديم المساعدة الإنسانية والوصول إليها. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لاحتواء زيادة انتشار الجائحة في سورية.

إننا نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة سورية للتصدي لجائحة كوفيد-19. ويعيد وفد بلدي تأكيد التزامه بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية كأساس للنهوض بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار 2254 (2015).

وفي الختام، ما زال وفد بلدي يدعو إلى وقف عالمي لإطلاق النار ووضع حد للعنف في جميع أنحاء العالم. وندعو مرة أخرى، في هذا الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك وإذ نقترب من عيد الفطر، إلى السلام والوئام والمصالحة. لندع الشعب السوري يستمتع بعيد الفطر ويحتفل به في هدوء وكرامة.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أشكر السيد غير بيدرسن على إحاطته والتزامه. كما أثني على جهوده للانخراط مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

تظل النيجر تدعم نداءات المبعوث الخاص والأمين العام من أجل وقف كامل وفوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية من أجل التمكين من مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مكافحة منسقة. ويكتسي تحقيق وقف كامل لإطلاق النار أهمية بالغة بالفعل لإحراز أي تقدم في العملية السياسية، ولكنه ضروري كذلك للعمليات الإنسانية السلسة والسريعة، ولا سيما في الشمال الشرقي وفي محافظة إدلب.

ومن المشجع جدا أن نرى أن وقف إطلاق النار الروسي التركي، الموقع في 6 آذار/مارس، لوقف القتال في محافظة إدلب السورية، لا يزال صامدا. ولا بد من دعمه. قد لا يكون هذا هو الحل الذي نود أن نراه للأزمة السورية، ولكنه قلل من الأعمال العدائية لتمكين سورية من التصدي للتهديد المستمر لجائحة كوفيد-19. ولذلك يكرر وفد بلدي دعوته إلى مواصلة العمل الدبلوماسي بين الجهات الضامنة لعملية أستانا وأعضاء المجلس والمبعوث الخاص بيدرسن للاستفادة من ذلك الزخم وإحراز تقدم على الجبهة السياسية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015).

ويعتقد وفد بلدي أنه لا يمكن تسوية الأزمة السورية إلا على أساس غير مسيَّس وغير عسكري، لأن مناخ الأمن وحده هو الذي يمكن أن يسمح بإقامة عملية سلام. ولذلك، فإننا ندعو جميع المتحاربين إلى الاستفادة من وقف إطلاق النار والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الحالة.

وبالمثل، لا نزال مقتنعين بأنه يجب استلهام صيغة إنهاء الأزمة السورية من السوريين أنفسهم بمختلف مكوناتهم وفقا للقرار 2254 (2015). وندعو أيضا جميع الأطراف إلى التحلي بمزيد من المرونة خلال المفاوضات على مستوى اللجنة الدستورية لأجل النهوض بالمسار السياسي لتحقيق سلام دائم في سورية.

وعلاوة على ذلك، تدعو النيجر كلا الجانبين إلى إبداء التعاطف في هذه الأوقات التي لم يسبق لها مثيل عن طريق كفالة الرعاية الطبية لجميع المحتجزين وإطلاق سراح جميع المحتجزين والمختطفين تعسفا، فضلا عن شرح وضع الأشخاص المفقودين.

وأخيرا، تقر النيجر بالخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية في سورية. ونعتقد أن للحكومة الحق في مكافحة الإرهاب، ولكن يجب عليها احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمبدأ التناسب وحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية.

وتشيد النيجر بالإسهام الرائع للمجلس الاستشاري للمرأة السورية وجميع النساء السوريات في الاضطلاع بدور قيادي في تخفيف حدة التوترات واستمرار اللاعنف وإذكاء الوعي ومكافحة انتشار جائحة كوفيد-19 في البلدات ومخيمات اللاجئين والمشردين داخليا.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته. وأثرت هذه الجائحة على التسوية السياسية في سورية مثلما أثر على العديد من العمليات الأخرى في جميع أنحاء العالم. بيد أن المبعوث الخاص عازم على المضي في التسوية ونحن نؤيده. فهو على اتصال دائم بالسوريين بشأن مسألة الجولة المقبلة من محادثات اللجنة الدستورية. ويتهم البعض السوريين بتجنب الحوار بحجة عدم القدرة على الاجتماع عن طريق الحضور الشخصي، ولكن لا تزال هذه الاجتماعات مهمة لمناقشة التفاصيل الحساسة المتعلقة بمستقبل بلدهم. وقد تؤدي التسريبات أو الاستفزازات التي ربما تنشأ عن استخدام منصات التداول بالفيديو إلى تقويض تلك الجهود. وسيكون من غير المقبول أن تنهار عملية التسوية بسبب انعدام السرية.

وسنواصل بذل الجهود من خلال الاتصال بالأطراف المعنية بصفتنا الوطنية ومع تركيا وإيران على السواء في إطار صيغة أستانا.

وهناك اختلافات كبيرة في الوضع الميداني في الأراضي الحكومية وفي المناطق الواقعة خارج سيطرة دمشق، وخاصة في إدلب التي يسيطر عليها الإرهابيون وفي الأراضي السورية المحتلة. ويعمل الشعب والحكومة معا على استعادة الحياة الطبيعية في معظم المناطق السورية. وتشكّل جائحة كورونا تحديا إضافيا. وتواصل السلطات اتخاذ التدابير اللازمة بإجراء اختبارات الإصابة بالمرض وتجهيز غرف العزل للمرضى المصابين بالفيروس وفتح مختبرات في حلب واللاذقية ثم مؤخرا في حمص.

بيد أن الجزاءات الخانقة أدت إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سورية. وتسبب هذه الجزاءات الضرر للسوريين العاديين. ولن يقنعنا زملاؤنا بأن من شأن الإعفاءات أن تحل جميع المشاكل، فذلك غير صحيح. ومن المستحيل إجراء معاملات مصرفية من سورية، بما في ذلك لشراء المعدات الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية أن تتخذ إجراءات فعالة خوفا من فرض الجزاءات عليها. والأدلة على ذلك كثيرة. ولذلك ندعو مرة أخرى إلى رفع الجزاءات الأحادية.

ولا يزال وقف إطلاق النار مستمرا عموما في إدلب على الرغم من تواتر هجوم الإرهابيين على مواقع الجيش السوري. ويواصل الجيش الروسي مع الجنود الأتراك تنفيذ دوريات في مناطق محددة حتى في الحالات التي تعرقل فيه الجماعات المتطرفة إجراءاته وتحرض على الاستفزازات وتفرض الحصار، ما يؤكد ضرورة فصل المعارضة المعتدلة عن الإرهابيين.

ويستمر شن الهجمات الإرهابية في مناطق أخرى، وخاصة على طول الساحل الشرقي لنهر الفرات. وما تزال مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من السجناء في الشمال الشرقي قائمة. فالمقاتلون يمارسون أعمال الشغب في السجون ويهربون إلى بلدان أخرى وإلى خارج المنطقة. ونود أن نسمع ما يجري عمله في ذلك الصدد. ولم نتلق بعد أيضا أي ردود على استفساراتنا بشأن ما يحدث في شمال شرق البلد حيث توجد قوات الولايات المتحدة بصورة غير قانونية في مخيم الهول وكذلك في منطقة التنف في مخيم الركبان. ولا يمكن ضمان الاستقرار والأمن في تلك المناطق إلا بإعادتها إلى سيطرة الحكومة الشرعية.

وإن من غير المقبول السعي إلى إدامة الخطوط الفاصلة التي رسمت في سورية اليوم للأسف. وتجب إزالتها. وتقتضي الجهود المشتركة التي يبذلها السوريون في اللجنة الدستورية ومن خلال فعالية الاستجابة للتهديدات التي تواجه الأمة السورية - فيروس كورونا والإرهاب والاحتلال الأجنبي - اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة وحدة سورية وسلامتها الإقليمية. وينطبق ذلك على الصعيد الداخلي. وينبغي توحيد الجهود الخارجية لتقديم المساعدة الإنسانية وتمكين إعادة إعمار سورية بعد انتهاء النزاع بغية تيسير العملية السياسية دون التدخل فيها.

المرفق العاشر

بيان المنسقة السياسية لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إيزيس غونسالفيس

أشكر السيد غير بيدرسن على إحاطته. لا يمكن استعادة السلام والاستقرار في سورية إلا من خلال عملية سياسية تمسك سورية بزمامها وتتولى قيادتها بتيسير من الأمم المتحدة وتتطلب تهيئة بيئة مواتية للتعاون والمصالحة. ولذلك فإن وقف الأعمال العدائية أمر أساسي لتحقيق أهداف القرار 2254 (2015). والآن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى استمرار الهدوء لكي تتسنى مكافحة مرض فيروس كورونا الشامل (كوفيد-19) بصورة شاملة. ويسرنا في ذلك الصدد استمرار وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 5 آذار/مارس في الشمال الغربي من البلد ونكرر نداء المبعوث الخاص إلى نشره في بقية أنحاء البلد.

ويحدونا الأمل في أن يستمر العمل في اللجنة الدستورية على الرغم من التحديات والقيود التي يفرضها الفيروس، وأن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء على أحكام دستور جديد في نهاية المطاف عن طريق الحلول التوفيقية والالتزام. ونؤكد مرة أخرى أنه لا مناص من المشاركة الهادفة للمرأة في عملية التفاوض لضمان تحقيق نتائج منصفة ومتوازنة للجميع.

ويشدد القرار 2254 (2015) على ضرورة أن تتخذ جميع الأطراف تدابير لبناء الثقة لكي تكون العملية السياسية أكثر قابلية للاستمرار، فضلا عن المساعدة في الحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وفي ذلك السياق، ينبغي إعطاء الأولوية للإجراءات المتعلقة بمسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين، لا سيما في ظروف الجائحة الحالية.

وتواجه سورية وضعا اقتصاديا خطيرا يزداد تفاقما بسبب التدابير المبررة التي كان لا بد من اتخاذها لاحتواء الجائحة وقمعها. ونكرر الدعوة إلى رفع التدابير القسرية الأحادية لتمكين سورية من مواصلة التصدي الفعال للجائحة ومواجهة تحدياتها الاقتصادية الراهنة.

وتواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين دعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص. وسيؤدي استمرار تعاونه الإيجابي مع جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز التعاون والنهوض بالعملية عموما.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية عظمى عن مساعدة سورية من خلال العمل الإيجابي لمساعدتها على تجاوز اليأس المستمر على مدى 10 سنوات من النزاع. ويجب علينا تجاوز خلافاتنا الجيوسياسية وتوحيد صفوفنا لدعم سورية وشعبها.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة، غير بيدرسن على إحاطته بشأن الحالة السياسية في سورية.

ترحب جنوب أفريقيا بالهدوء النسبي في جميع أنحاء سورية وتثني على الأطراف لتمسكها باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 5 آذار/مارس بين تركيا وروسيا في شمال غرب البلد، على الرغم من وقوع بعض حوادث القصف عبر الخطوط الأمامية. وندعو الأطراف إلى العمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يمهد الطريق لتهيئة بيئة تمكينية يمكن فيها إجراء حوار شامل بقيادة سورية بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم يجسد إرادة الشعب السوري.

إن تعاون المبعوث الخاص المستمر والمنتظم مع مختلف الأطراف يجعله في وضع فريد ويمكنه من الإلمام بالوضع ويساعده على دعم المفاوضات من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وقد سبق تبيين خريطة الطريق لأجل التوصل إلى حل سلمي ومستدام للنزاع السوري في القرار 2254 (2015). وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بأحكامه وضمان تنفيذه كاملا. وتدعو جنوب أفريقيا أيضا إلى استمرار دعم مجلس الأمن - والمجتمع الدولي - للجنة الدستورية ولمختلف العمليات السياسية الجارية لإنهاء النزاع في سورية.

ولا تزال جنوب أفريقيا تؤيد اللجنة الدستورية تأييدا تاما وتقدر عزم الأمم المتحدة واستعدادها لعقد الاجتماع الثالث للجنة بمجرد رفع القيود العالمية المفروضة على السفر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والسماح بعقد الاجتماعات المباشرة. واستنادا إلى خبراتنا في هذه المسألة، تدرك جنوب أفريقيا أن عملية صياغة الدستور ربما تكون صعبة ولكنها ستسفر أيضا عن فوائد جمة لجميع قطاعات المجتمع. ولكي يتحقق السلام في سورية فلا يزال ضروريا وضع حد للتدخل الخارجي فيها. وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونشعر بالقلق أيضا من أثر النزاع في سورية على مناطق أخرى وبعضه غير مباشر. وقد لوحظ هذا الأثر غير المباشر في شمال أفريقيا حيث أدى التدخل الخارجي إلى تفاقم النزاع وأسهم في زيادة عدم الاستقرار. وتؤكد جنوب أفريقيا مرة أخرى أنه لا وجود لحل عسكري للنزاع في سورية. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام والازدهار في سورية إلا من خلال الحوار والمفاوضات والثقة في جميع الأطراف ومن جانبها أيضا.

ومع تأكيد أكثر من 50 حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 في سورية، تكرر جنوب أفريقيا تأييدها لدعوة المبعوث الخاص إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وسيمكن ذلك الحكومة السورية والأمم المتحدة ووكالاتها المنفذة الاستعداد على نحو كاف لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتصدي لها. وندعو الأطراف إلى العمل معا لوضع استجابة موحدة لمكافحة المرض. علاوة على ذلك وتمشيا مع دعوة الأمين العام والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، يجب تخفيف التدابير الاقتصادية المفروضة على الحكومة السورية للسماح ببذل الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة وضمان حصول جميع السوريين على المعدات والإمدادات اللازمة لمكافحة الفيروس.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن على إحاطته.

في هذه اللحظة من الشدة وعدم اليقين على الصعيد العالمي، فلا مناص من إعادة التركيز المباشر على السلام والهدوء في سورية تمشيا مع نداء المبعوث الخاص بيدرسن بغية السماح بالتصدي الفعال لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتعزيز التقدم في العملية السياسية في سورية. وعلى الرغم من أن العنف قد تصاعد إلى حد كبير، لا يزال الهدوء مؤقتا في شمال غرب البلد، ولا تزال التوترات مستمرة في الشمال الشرقي وتزداد أعمال الإرهاب في وسط سورية بينما لا يزال الأمن هشا في جنوبها.

وتكرر تونس دعوتها جميع الأطراف إلى الوفاء بتعهداتها الملزمة وممارسة ضبط النفس والعمل معا للحفاظ على بيئة من الهدوء المستمر في جميع أنحاء سورية. ونذكر أيضا بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية الموازية في سورية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015). ونجدد تأييدنا للجهود الرامية إلى تحقيق الهدفين اللذين حددهما المبعوث الخاص بيدرسن، عملا في إطار الصلاحيات الممنوحة له بموجب القرار.

إن عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) مسألة تثير قلقا بالغا وتذكرة بأن خطر الإرهاب لم ينته بعد. وقد حقق تنظيم داعش طفرة هائلة في عدد الهجمات المنسوبة إليه في سورية والعراق في شهر نيسان/أبريل مقارنة بالأشهر السابقة. وتشدد تونس مرة أخرى على أهمية بذل الجهود الجماعية والحازمة لمكافحة الإرهاب بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس في سورية وخارجها. فهذه الجهود ضرورية للتوصل إلى حل سياسي طويل الأجل للنزاع السوري. ونشدد على أن التفاهمات بشأن وقف إطلاق النار في إدلب تظل حلولا مؤقتة بغرض التهدئة إلى حين التصدي بصورة مشتركة وحقيقية لوجود الإرهابيين التابعين لهيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المتطرفة المرتبطة بها، والقضاء على الملاذ الآمن الذي أقامته هذه الجماعات في المنطقة.

وكان الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الأطراف السورية على جدول أعمال اللجنة الدستورية تطورا مشجعا وخطوة هامة على طريق السلام الدائم في سورية. وتسلّم تونس بأن جائحة كوفيد-19 قد تسببت في توقف مناقشات اللجنة الدستورية وعمليات السلام الأخرى في جميع مناطق النزاع. ونتطلع إلى عقد الجولة الثالثة للجنة الدستورية في جنيف عندما يسمح الوضع بذلك.

ونحث الأطراف السورية على إبداء المرونة والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة والمشاركة البناءة وبدون شروط مسبقة في مفاوضات اللجنة الدستورية. وتعرب تونس عن تأييدها للمساعي الحميدة التي يذبلها المبعوث الخاص بيدرسن في عمل اللجنة وفي العملية السياسية على نطاق واسع.

ختاما، تؤكد تونس مرة أخرى أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. فالسبيل العملي الوحيد للمضي قدما هو التوصل إلى تسوية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، فضلا عن رعايتها من قبل الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015) على نحو يصون وحدة سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ويلبي تطلعات السوريين المشروعة إلى مستقبل حر وكريم.

وقد طال انتظار الحل السياسي للأزمة السورية. وقد استنفدت قدرة السوريين على الصمود ويجب إنهاء النزاع.

المرفق الثالث عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الشاملة لمجلس الأمن اليوم.

وما زلنا نشعر بالقلق الشديد من الوضع الأمني في سورية. وفي حين لا نرى مستويات العنف في الشمال الغربي اليوم كما شهدناها في بداية العام، فإننا نعلم جيدا الاشتباكات الأخيرة بين الجماعات المسلحة وقوات النظام في جنوب الطريق السريع M4 وقصف النظام المستمر لمنطقة التهدئة في إدلب. ويجب الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب وفي شمال شرق البلد فعلا وليس قولا فقط. وندين تماما الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المتطرفة، بما فيها داعش.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في جنوب البلد وخطر أن يؤدي هذا العنف إلى انهيار اتفاقات المصالحة هناك. وسنكون ممتنين إذا حصلنا على آخر المستجدات، بما في ذلك من زملائنا الروس، بشأن تنفيذ اتفاقات المصالحة التي تم التوصل إليها في صيف عام 2018. ولا يزال من الحيوي أن تؤدي عمليات وقف إطلاق النار المحلية إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، على نحو ما دعا إليه المبعوث الخاص للأمم المتحدة والأمين العام. وهذا أمر ضروري لا لوضع حد لهذا النزاع المدمر وحسب وفقا للقرار 2254 (2015) بل وللتمكين من إيلاء الاهتمام الكامل لمكافحة مرض فيروس كورونا (COVID-19).

وفي هذا الصدد، نواصل دعم الجهود التي تقودها منظمة الصحة العالمية لمواجهة الخطر الحقيقي الذي يشكله مرض فيروس كورونا COVID-19 على جميع أنحاء سورية. ونعترف بالجهود التي تبذلها السلطات في جميع أنحاء البلد ونحث على التعاون العملي فيما بينها جميعا لمواجهة مرض لا يعرف حدودا.

لا تزال هناك حاجة ملحة إلى وصول الإمدادات الطبية وغيرها من المعونة الإنسانية الضرورية إلى المتلقين المحتاجين دون عوائق. وينبغي ألا نكون متشددين بشأن طرائق تحقيق ذلك، بما في ذلك عن طريق تجديد المساعدة عبر الحدود لجميع المناطق التي تحتاج إليها. وستتاح لنا الفرصة لمواصلة مناقشة هذه المسألة غدا.

وفيما يتعلق بالجزاءات، ودعما لما قاله البعض، لا تخضع السلع والإمدادات الطبية المستخدمة لأغراض إنسانية لجزاءات الاتحاد الأوروبي ولا للجزاءات المفروضة على الصعيد الوطني من جانب المملكة المتحدة. كما تتوفر اعفاءات أخرى من الجزاءات للنشاط الإنساني في سورية. وأود أن أشير إلى أن المملكة المتحدة وشركاءنا في الولايات المتحدة وأوروبا هم المانحون الرئيسيون للمعونة الإنسانية في سورية، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام. إن المشاكل التي تواجه القطاع الصحي والاقتصاد السوري ليست نتيجة للعقوبات وحسب، بل نتيجة لأفعال النظام السوري من خلال المحسوبية والفساد والسلوك الوحشي للحرب، التي أخشى أنها تشمل، قيودا عقابية ذات دوافع سياسية على المساعدات الإنسانية. وإذا كان النظام السوري وحلفاؤه يرغبون في أن تُرفع الجزاءات، فإنهم يعرفون ما يتعين عليهم القيام به – أن يعملوا بجدية مع المبعوث الخاص وأن يشاركوا مشاركة جادة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للنزاع السوري.

إننا نشعر الآن، فيما يتعلق بالعملية السياسية، بخيبة الأمل لأنه يبدو على الرغم من الاحتياجات الإنسانية العاجلة أنه ليس هناك استعجال للعمل مع المبعوث الخاص لتحقيق تقدم سياسي نحو تسوية سياسية على الرغم من تدهور الاقتصاد والتهديد المستمر لفيروس كورونا. وقد رحّبنا، على غرار الآخرين، بتشكيل اللجنة الدستورية في العام الماضي، ولكن مر أكثر من شهر منذ الاتفاق على جدول أعمال اللجنة الدستورية وحوالي ستة أشهر على اجتماعها الأخير. ولا يمكننا أن ندع التقدم الذي أحرز بشق الأنفس على هذه الجبهة يضيع بسبب الخمول وعدم الاهتمام من جانب دمشق. وأدعو روسيا إلى استخدام نفوذها على عملائها السوريين.

وبغية دعم الزخم وإبقاء التقدم حيا، نشجع على الأقل على أن يجتمع الرئيسان المشاركان للجنة على وجه السرعة عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة المسائل المعلقة، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها لاجتماع كامل أن يعقد عمليا. كما نحث النظام على إطلاق سراح السجناء السياسيين والأشخاص الضعفاء على نطاق واسع وضمان توفير الرعاية الطبية لمن لا يزالون رهن الاحتجاز. وبينما نرحب بالإفراج عن المعتقلين عن طريق التفاوض، فإننا نلاحظ أن الإفراج عن شخص مقابل آخر أمر غير كاف في سياق يحتجز فيه النظام عددا من المعتقلين يفوق بكثير عدد من تعتقلهم قوات المعارضة. وأود أن أؤكد مرة أخرى – وللعلم – أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تمويل لإعادة الإعمار من المملكة المتحدة دون مشاركة النظام الحقيقية في عملية سياسية مستدامة وذات مصداقية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ما أعتقد أننا جميعا قلناه، وهو أن الاستهداف المتعمد للبنى التحتية الإنسانية وللمدنيين أمر غير مقبول على الإطلاق، سواء كان ذلك من خلال الهجمات البرية أو البراميل المتفجرة أو الضربات الجوية أو الأسلحة الكيميائية. وننوه بالتقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية الذي يتضمن تفاصيل عن 18 هجوما على المرافق الطبية والمدارس في الفترة ما بين أيار/مايو 2019 وفبراير/شباط 2020، وهو ما يضاف إلى الأدلة التي قدمها مجلس التحقيق ولجنة التحقيق. وبالنسبة للهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شنها النظام السوري والمفصلة في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يجب محاسبة المسؤولين عنها وسوف يحاسبون. وفي غضون ذلك، يجب أن يتوقف هذا التجاهل للقانون الدولي الإنساني.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشـــكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرســـن على إحاطته المقدمة اليوم. وتتفق الولايات المتحدة معه تماما على ضـرورة التوصـل إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد في سـورية. إن وقف إطلاق النار ليس عنصرا أساسيا في القرار 2254 (2015) وحسب، بل إن وقف إطلاق النار سيمكن أيضـا من بذل الجهود لكبح انتشـار مرض فيروس كورونا (COVID-19). وأود أن أكرر في هذا السـياق أن الأمم المتحدة يجب أن تكون في صــميم أي جهد يرمي إلى إرســاء وقف إطلاق النار وأن المبعوث الخاص بيدرسن لديه صلاحية رصد خطوط التماس لكفالة احترام اتفاقات وقف إطلاق النار.

إن ما أصــبح واضــحا بشـكل متزايد هو أن نظام الأسـد عازم على اسـتغلال أزمة فيروس كورونا لمصــلحته السـياسـية والعسـكرية الاسـتراتيجية. وعندما فرضـت روسـيا والصـين تخفيضـا لعدد نقاط مرور المساعدات عبر الحدود من أربع إلى اثنتين، قالتا إنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تشرك النظام في تسـهيل المساعدات عبر خطوط التماس من دمشـق إلى المدنيين السـوريين. وقد فعلت الأمم المتحدة ذلك. ولكن منذ ذلك الحين، أفاد الأمين العام بأن الجهود الرامية إلى الحصـــول على موافقة النظام لإيصـــال المعونة الطبية إلى بؤر مرض كورونا تستغرق شـهورا – ويأتي هذا من جانب نظام اسـتخدم بالفعل الأسـلحة الكيميائية ضـد شـعبه، وحرم شـعبه من الغذاء والماء، ودمر المرافق الطبية. تثبت سـنوات من هذا السـلوك المروع أن نظام الأسـد لن يردعه شـيء لتحقيق انتصــار عسـكري، حتى لو كان ذلك يعني رفض إيصــال الإمدادات الطبية الضرورية لكبح جماح مرض كورونا.

وفي ضوء هذه الحقائق المروعة التي لا يمكن دحضها، يجب أن نسأل بصورة جماعية كيف يمكن لمجلس الأمن أن يســاعد على اســتعادة الاســتقرار في ســورية. وتكمن الإجابة في إحراز تقدم على جميع مسـارات القرار 2254 (2015). ويجب على المجلس أن يبذل قصـارى جهده لضـمان أن يغيّر نظام الأسـد نمط سـلوكه المدمر ضـد شـعبه ويوافق على وقف إطلاق النار بشـكل شـامل ودائم ويمكن التحقق منه في جميع أنحاء البلد. ويكتســـي إحراز تقدم في اللجنة الدســـتورية نفس القدر من الأهمية، التي اتفقت الجهات المعنية فيها على جدول أعمال، ولكنها لم تجتمع بســـبب عدم رغبة الرئيس المشـــارك من جانب النظام في عقد اجتماعات افتراضية.

وتدعو إدارة ترامب مرة أخرى نظام الأسـد إلى حماية مصـير آلاف المدنيين المحتجزين تعسـفا في مراكز الاحتجاز. وكما أشرنا من قبل، فإن ظروف الاكتظاظ اللاإنسانية في هذه المراكز تزيد بشكل كبير من خطر الانتشـــار الســـريع لمرض كورونا. ونطالب بالإفراج الفوري عن جميع المدنيين المحتجزين تعســـفا، لا سيما النساء والأطفال والمسنين. وعلاوة على ذلك، يجب على نظام الأسد أن يمنح فورا لكيانات محايدة ومسـتقلة، بما في ذلك المنظمات الطبية والصـحية، إمكانية الوصـول إلى مرافق الاحتجاز التابعة للنظام من أجل الحيلولة دون انتشار مرض كورونا.

هناك طريق واحد للمضــــي قدما: التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). ويجدر بنا أن نكرر أن السبيل الوحيد للمضـي قدما هو التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). فهذا ما سيمضـي بسورية نحو مستقبل من السـلام والازدهار والكرامة لجميع شـعبها. وبناء على ذلك، فهذا هو النهج الذي يجب أن نتبعه بوصـفنا المجلس.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته.

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة بوادر أمل، حيث أثمرت الجهود التي بذلتها الأطراف المعنية والأمين العام ومبعوثه الخاص إلى حد ما، فأفضت إلى الحالة الهادئة نسبيا على أرض الواقع منذ بداية آذار/مارس، فضلا عن التقدم المحرز في إطار اللجنة الدستورية.

ومع ذلك، فإن الهدوء هش، مع وقوع عدد من حوادث العنف المتفرقة، فضلاً عن ما أفادت به التقارير من زيادة في عمليات الجماعات الإرهابية في عدة أجزاء من سورية. ويعوق أثر وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) التقدم المحرز نحو إيجاد حل سياسي. وفي الوقت نفسه، تؤدي هذه الجائحة أيضا إلى تفاقم الحالة الإنسانية اليائسة أصلا.

إن الوقت وتطور الأحداث لا ينتظران أحدا. وقد تسلب الجائحة بعض الوقت والوسائل؛ ولكن لا يمكننا أن ندعها تسلب إنسانيتنا وحبنا للسلام. دعونا لا نضيع الزخم الإيجابي، ولكن دعونا نوحد قوانا لمحاربة عدوينا المشتركين، وهما الحرب وكوفيد-19.

ولذلك، يود وفدي أولا أن يؤكد من جديد أهمية الحفاظ على الاستقرار وتعزيزه، بغية تهيئة أفضل الظروف للتوصل إلى حل دائم عن طريق الحوار والتفاوض. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في سورية، ونحث جميع الأطراف الفاعلة على الاستجابة لتلك الدعوة، ليس فقط لتيسير بذل جهد شامل لمكافحة كوفيد-19، بل أيضا لتيسير العملية السياسية في سورية.

ثانيا، من المهم أن يتحد المجلس خلال هذه الفترة للاستفادة من أي إنجاز حققناه وأي جهود دبلوماسية مجدية من أجل مساعدة الشعب السوري على الخروج من هذا المأزق الحالي، فضلا عن تقديم دعم إنساني ثابت للأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إليه. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الدعم المتواصل لأعمال التيسير التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وأخيرا وليس آخرا، ما فتئت فييت نام تؤمن إيمانا راسخا بالحل السياسي الذي تقوده سورية وتملكه، مع الاحترام الكامل لمبادئ المساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما يتفق تماما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، ماجد تخت رافانشي

أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيدرسن، على إسهامه.

وأكرر موقفنا القديم بأن الأزمة السورية يجب أن تسوى بالوسائل السياسية. وفي ذلك السياق، نعرب عن تأييدنا لعمل اللجنة الدستورية، على نحو ما أعربت عنه الاجتماعات بصيغة أستانا في مناسبات عديدة. وفي حين ينبغي دعم اللجنة للقيام بعملها، من حيث المبدأ، يجب على الجميع تجنب أي شكل من أشكال الضغط الخارجي، على النحو المنصوص عليه في نظامها الداخلي. وفي الوقت نفسه، فإن أي مساعدة ممكنة للجنة، حتى من جانب الأمم المتحدة، يجب ألا تقدم إلا بناء على طلب اللجنة نفسها، وفقا لنظامها الداخلي.

وكموقف مبدئي، وهو أيضا موقف أعيد تأكيده مرارا وتكرارا في مؤتمرات قمة أستانا، فإننا نظل نرفض أي برامج انفصالية، فضلا عن أي محاولة ترمي إلى خلق حقائق جديدة على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة.

ويجب على الجميع أن يحترموا بالكامل سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وبناء على ذلك، يجب على جميع القوات الأجنبية التي لم تأذن الحكومة السورية بوجودها أن تغادر البلد. ومن الأمثلة الحية على ذلك احتلال قوات الولايات المتحدة، التي تواصل دعم الجماعات الإرهابية وحمايتها تحت سِتار مكافحة الإرهاب، لبعض المناطق السورية.

وبالمثل، فإن الأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد سورية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، اللذين تتمتع الحكومة السورية بموجبهما بحق سيادي في أن تقرر كيف ومتى تمارس حقها الأصيل في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس. ويجب وضع حد لهذه الأعمال العدوانية.

ونشدد أيضا على أن احتلال إسرائيل للجولان السوري غير قانوني، وأن اعتراف الولايات المتحدة بضمه إلى إسرائيل لاغ وباطل. وفي حين أننا ندين هذه الأعمال غير المشروعة وغير المسؤولة، نشدد على أن الجولان كان، وسيظل، جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية.

وأخيراً، فإن الحق في تقرير مستقبل سورية يعود حصراً إلى السوريين، وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدهم على إعمال هذا الحق.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

قبل بضعة أيام، احتفل مجلس الأمن إلكترونيا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للانتصار على النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية. وتعهد المنتصرون، بمن فيهم نحن، ببذل جهود متضافرة لصون السلم والأمن الدوليين وتجنيب البشرية ويلات الحرب، التي تسببت مرتين في بلاوي كانت أشد هولا من الطاعون الأسود الذي غزا أوروبا والعالم في العصور الوسطى. وأدى ذلك إلى ظهور الأمم المتحدة، التي يكرس ميثاقها الإطار القانوني الدولي والمبادئ الأساسية لهيكل العلاقات الدولية، التي تتجلى في احترام سيادة الدول الأعضاء ومساواتها في السيادة والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية وعن التهديد بالقوة أو استخدامها.

واليوم، بعد مرور 75 عاما على انهيار أيديولوجيات الأنظمة المتطرفة التي شكلت سابقة لظهور تنظيمات الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقاعدة، وجبهة النصرة في منطقتنا – وهي أنظمة قامت على العمل العدواني وطموحات الهيمنة والممارسات التمييزية والكراهية – فإننا نشهد الانتهاك المنهجي للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة من جانب حكومات بعض الدول الغربية التي من المفترض أنها شهدت الحربين العالميتين وأدركت آثارهما، وبالتالي عُهد إليها بصون السلم والأمن الدوليين. بيد أن تلك الحكومات نفسها انتهكت بصورة منهجية المبادئ الأساسية للقانون الدولي وأحكام الميثاق، وسعت إلى تقويض خيارات شعوب الدول الأعضاء من خلال أعمال الغزو العسكري والعدوان المسلح والاستثمار في الإرهاب والإكراه الاقتصادي والمالي. وهذه الممارسات هي تكريس لقانون القوة وقانون الغاب وليس لقوة القانون وقوة العدالة.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا وإدانتنا واستنكارنا لتشويه الحقائق المتعلقة بالحرب العالمية الثانية الذي أعرب عنه عضوان دائمان في مجلس الأمن، مما يحرم أكثر من 27 مليون شهيد فقدهم الاتحاد السوفياتي وخلفه، الاتحاد الروسي، في الحرب ضد النازية. وكل من لديه الجرأة على القيام بذلك لن يجد صعوبة في تشويه الحقائق المتعلقة بكفاح سورية وكفاح شعبها وجيشها وقيادتها ضد الإرهاب.

ولا يزال بلدي، سورية، يؤمن من جانبه بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، التي وقع عليها في سان فرانسيسكو، إلى جانب الدول الأعضاء المؤسسة الأخرى. وتلتزم سورية اليوم، وكل يوم، بالحفاظ على سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، على النحو الذي أكدته قرارات المجلس ذات الصلة.

وما زال النظام التركي ينتهك التزاماته بموجب القانون الدولي واتفاق أضنة والتفاهمات المبرمة في سوتشي وأستانا وموسكو، فضلا عن قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب. فذلك النظام يصر على تقديم دعم متعدد الأوجه للجماعات الإرهابية التابعة له التي تعمل في أجزاء مختلفة من شمال سورية، فضلا عن توفير الرعاية لها.

وقد استغلت تلك الجماعات الإرهابية فترة الهدوء التي أعقبت اتفاق موسكو والانشغال العالمي بالجهود الرامية إلى مواجهة جائحة فيروس كورونا لإعادة تنظيم قواتها وزيادة أسلحتها استعدادا لارتكاب المزيد من الجرائم الإرهابية. وكانت آخر هذه الجرائم عندما هاجمت الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيمي حراس الدين والحزب الإسلامي التركستاني – ومن الواضح أن هذه المنظمات الإرهابية ليس لها حتى أسماء عربية، بل أسماء مرتبطة بالعصر العثماني ومشغليها الأتراك – إحدى النقاط العسكرية في قرية طنجرة

بالقرب من منطقة الغاب في الشمال الغربي، حيث استهدفتها بوابل من قذائف الهاون ونيران الرشاشات مما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى في صفوف الجنود. وبالمثل، دمر إرهابيو الحزب الإسلامي التركستاني الذي تدعمه تركيا برج محطة زيزون لتوليد الكهرباء في ريف إدلب بعد أن نهبوا معدات المحطة، بالتعاون مع فنيين أتراك، ونقلوها إلى الأراضي التركية عبر المعابر التي يروج لها البعض في الأمم المتحدة بما يُسمى معابر إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، انتهك النظام التركي دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات بإنشاء عدد من محطات الاتصالات الخلوية داخل الأراضي السورية وتوفير تغطية إنترنت واتصالات خلوية، لا سيما للمنظمات الإرهابية، في شمال سورية من خلال مزود خدمة إنترنت تركي يُسمى HATNet وشركة اتصالات تركية تُسمى e-LUX.

وعلاوة على ذلك، يشكل وقف ضخ المياه من محطة علوك، التي تسيطر عليها قوات الاحتلال التركية والجماعات الإرهابية التابعة لها، وحرمان أكثر من مليون مواطن من الحسكة والمناطق المجاورة لها من مياه الشرب، جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ونشعر بالحزن لأن الذين يدعون أنهم يدافعون عن حق السوريين في استعادة أمنهم وسبل عيشهم اليومي، سواء كانوا من البلدان الغربية أو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لم ينبسوا ببنت شفة لإدانة هذه الممارسات اللاإنسانية.

ومن ناحية أخرى، بدأت قوات الاحتلال الأمريكية في إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في ريف محافظة دير الزور، في شمال شرق سورية، بهدف تشديد سيطرتها على حقول النفط السورية ومواصلة نهب موارد الشعب السوري. وكذلك شهدت الفترة التي انقضت منذ الإحاطة السابقة للمبعوث الخاص (انظر S/2020/353) هجمات عسكرية شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية انطلاقا من الجولان السوري المحتل ومن المجال الجوي للبلدان المجاورة.

إن هذه الأعمال العدوانية، التي تشمل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وأحكام الميثاق، هي غيض من فيض من الممارسات العدوانية الرامية إلى إطالة أمد الأزمة في بلدي وعرقلة جهود التوطين ودعم المنظمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية العميلة. وكالعادة التزم مجلس الأمن الصمت، تحت ضغط من أعضائه الدائمين الغربيين الثلاثة، حيال تلك الأعمال التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، سعيا من هؤلاء الأعضاء لتحويل المجلس إلى منبر لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وذلك يهدد بتقويض أسس النظام الدولي المتعدد الأطراف وعودته إلى حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وهناك حاليا ست دول أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في مجلس الأمن. وبوجود تركيا في هذه الجلسة يصبح العدد سبعة، أي حوالي نصف أعضاء المجلس.

وفي ذلك السياق، يعيد وفد بلدي التأكيد على أننا لن نتخلى عن حقنا المشروع في الدفاع عن وطننا وموارده ومكافحة الإرهاب وتحرير أراضينا المحتلة، سواء كانت محتلة من قبل الولايات المتحدة أو تركيا أو إسرائيل أو المنظمات الإرهابية المرتبطة بتلك الدول. إن أي وجود لقوات عسكرية أجنبية على أراضي الجمهورية العربية السورية من دون موافقة صريحة من الحكومة السورية هو عمل عدواني واحتلال وسيتم التعامل معه على هذا النحو، وفقا لدستورنا الوطني وحقوقنا بموجب القانون الدولي.

يتطلب نجاح أي عملية سياسية توفير الظروف الملائمة، ولا سيما احترام الفقرة الأولى من قرارات المجلس، التي تؤكد الالتزام القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ويتطلب هذا الالتزام إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني وأعمال العدوان والتوقف عن دعم الإرهاب والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الشعب السوري، فضلا عن وقف جهود الدول المعادية لسورية لفرض رؤاها وتعنتها وشروطها على الشعب السوري.

إن بلدي ضحية إرهاب لم يسبق له مثيل ترعاه دول أعضاء في المجلس وخارجه من أجل الحصول على تنازلات سياسية تتناسب مع جداول أعمالها التدخلية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. وذلك يفسر المحاولة المحمومة لغزو دول في المنطقة ومحاولة تغيير الحكومات الشرعية بالقوة وفرض حقائق جديدة على أرض الواقع من أجل تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية وإدامة الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وتحقيق وهم ما يسمى "صفقة القرن" التي تروج لها الإدارة الأمريكية.

ولن يفضي طغيان السلطة والاستثمار في الإرهاب بنا إلى الشرب من نهر الجنون. فقد كنا وما زلنا صمام أمان للاستقرار والاعتدال في المنطقة، ويعكس تمسكنا القوي بسيادتنا واستقلالنا فهمنا الحقيقي للانتصار على النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية.

في الختام، من المؤسف جدا أنني لم أسمع أي تعليق من المبعوث الخاص أو من بعض أعضاء المجلس، يدين قطع النظام التركي للمياه عن مدينة الحسكة للمرة الثالثة خلال هذا الشهر. والأمر المؤسف جدا كذلك أنني لم أسمع أي تعليق من المبعوث الخاص أو من بعض أعضاء المجلس بشأن تفجير بلطجية النظام التركي التابعين لتنظيم حراس الدين الإرهابي محطة الكهرباء في زيزون، الواقعة في ريف إدلب، بعد أن نهبوا معداتها ونقلوها إلى الأراضي التركية لبيعها كخردة.

ومن المؤسف جدا أنني لم أسمع أي تعليق من المبعوث الخاص أو بعض أعضاء المجلس حول سرقة الاحتلال الأمريكي للغاز والنفط السوريين على مدار الساعة. وعلاوة على ذلك، ألقت القوات الجوية الأمريكية، أمس فقط، بالونات حرارية على مزارع في بلدة الشدادي، جنوب الحسكة، مما أدى إلى حرق أكثر من 200 دونم من المزارع المزروعة بالقمح.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو.

أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وكذلك أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونتعهد له بدعم تركيا الكامل في جهوده الرامية إلى الدفع قدما بالعملية السياسية.

أعتقد أننا جميعا نتفق على أن التوصل لتسوية سياسية، تمشيا مع القرار 2254 (2015)، يظل السبيل الوحيد للمضي قدما في سورية. وتتطلب العملية السياسية الجادة، قبل كل شيء، جدية نظام الأسد وداعميه في الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار 2254 (2015) تنفيذا كاملا.

اليوم وعلى الرغم من حدوث الانتهاكات المتفرقة فلا يزال وقف إطلاق النار مستمرا في إدلب. وتواصل تركيا جهودها لتحقيق استقرار الوضع في الميدان. وتنفذ دوريات مشتركة مع روسيا على الطريق السريع M4 منذ 15 آذار/مارس. وعاد أكثر من 000 140 من المشردين داخليا إلى ديارهم. ويتمثل هدفنا في ضمان وقف دائم لإطلاق النار في إدلب. وهذا أمر أساسي لتحسين الحالة الإنسانية وتيسير عودة المشردين والنهوض بالعملية السياسية.

بيد أننا نشهد تعزيزا عسكريا مستمرا من قبل النظام في إدلب. ونظرا لسجل النظام فإن هذا التطور يهدد حياة الملايين من السوريين، معظمهم من النساء والأطفال. ولا يمكننا أن نسمح للنظام بأن يفسر وقف إطلاق النار على أنه فرصة لإعادة تجميع صفوفه لشن هجومه التالي. وتركيا ملتزمة بحماية المدنيين في إدلب وتحتفظ بحقها في الدفاع عن النفس للرد على أي هجوم.

وشددنا على أهمية التوصل إلى وقف لإطلاق النار لإحياء المسار السياسي، وقد ساعد وقف إطلاق النار في إدلب في ذلك بالتأكيد. ويسرنا أن هناك الآن اتفاقا على جدول أعمال الجولة الثالثة. وينبغي أن تعقد الجولة التالية من اجتماعات اللجنة الدستورية دون تأخير حالما يتسنى عقدها بالحضور الشخصي. ولكن يجب علينا التأكد من عقد اجتماعات اللجنة بصورة جدية. ويجب أن تحقق هذه الاجتماعات نتائج ملموسة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دعم عمل اللجنة وعدم السماح للنظام بإضعافه مرة أخرى.

ومن المفارقات والعار أيضا أن يدعو نظام الأسد الآن إلى رفع الجزاءات بذريعة مكافحة وباء فيروس كورونا وهو الذي تعمّد استهداف وتعذيب الأطباء والممرضين على مدى عقد من الزمن ودمر البنية التحتية الطبية في بلده بمهاجمته المستمرة للمستشفيات.

وفي الشهر الماضي، أعرب جميع أعضاء المجلس تقريبا عن تعاطفهم مع ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في عفرين في 28 نيسان/أبريل. وأود أن أذكر بأن ذلك الهجوم الوحشي قد شنه حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية وأعقبه هجوم آخر في منطقة الباب في 9 أيار/مايو. وفي هذين الهجومين، قتل حزب العمال الكردستاني أكثر من 50 مدنيا من بينهم أطفال. ومنذ منتصف آذار/مارس، نفذ حزب العمال الكردستاني أكثر من 30 هجوما إرهابيا في جميع أنحاء شمال سورية. وتشمل هذه الهجمات العشوائية تفجيرات انتحارية.

وحدثت جميع هذه الهجمات في وقت تظاهرت فيه ما يسمى بالقوى الديمقراطية السورية بتأييد نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وليس سرا أن هذه الجماعات الإرهابية تستغل

مثل هذه المناسبات للحصول على الشرعية. وإن من واجبنا جميعا ألا نقع في هذا الفخ وأن نثبت وقوفنا في جبهة موحدة ضد الإرهاب بإدانة الهجمات الإرهابية التي يشنها حزب العمال الكردستاني، دون تردد.

إن محاولات إشراك حزب العمال الكردستاني في العملية السياسية من خلال ما يسمى بمحادثات المصالحة غير مبررة وغير مقبولة. فلا مكان في هذه العملية لكيان الإرهابي ذي أجندة انفصالية لسورية بما يتعارض مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أتناول بإيجاز استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية. ترحب تركيا بتقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويقدم تقرير الفريق، بالإضافة إلى تقارير آلية التحقيق المشتركة، أدلة لا جدال فيها على عدم امتثال النظام السوري لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ويجب مساءلة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

وستواصل تركيا دعم جميع الجهود، بما في ذلك الخطوات التي يتعين أن تتخذها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 ومقاضاتهم، بغية كفالة المساءلة الكاملة في سورية. ولا يزال هذا الأمر مهما لعملية سياسية ذات مصداقية.

وبقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء تمكن النظام السوري من السيطرة على بعض أجزاء سورية. بيد أنه ما زال يفتقر إلى الشرعية في نظر السوريين. فهناك الملايين الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بسبب التهديد الذي تتعرض له أبسط حقوقهم الأساسية – الحق في الحياة. هؤلاء الملايين من المواطنين غير ممثلين في دمشق أو هنا في نيويورك، ولكن لا بد من سماع أصواتهم، ولا بد من معالجة مظالمهم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بواسطة إجراء الانتخابات على النحو الذي وصفه الممثل الدائم لفرنسا ووفقا للقرار 2254 (2015). وعلينا أن نفعل المزيد وليس الأقل في السنة العاشرة من الحرب الأهلية في سورية. وإن من واجبنا الجماعي أن نكفل تحقيق نتائج مجدية لاجتماعات المجلس هذه بما يتجاوز مجرد الكلمات.

وكالعادة فلن أرد على المتكلم السابق ولن أعطي حالته الذهنية اعتبارا. فهو لا يمثل الشعب السوري. وسأرد بالنيابة عن بلدي وعما يقرب من 9 ملايين سوري نواصل حمايتهم بمجرد أن يكون هناك ممثل شرعي وراء لوحة اسم الجمهورية العربية السورية.